أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)

على مستوى مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية

" دراسة تطبيقية "

The impact of the application of international financial reporting standard (IFRS9) on the level of credit risks in commercial banks: applied study

د/ بهانه وداد محمد حسانين

مدرس بكليه تجاره جامعه الازهر

bahanahataba@yahoo.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد الثامن . العدد الثالث عشر- الجزء الأول

يناير ٢٠٢٢م

رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

المستخلص:
استهدفت هذه الدراسة توضيح أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS9) فى إدارة المخاطر الائتمانية، وذلك بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية. وتمثل مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية المصرية، والبالغ عددها(٣٨) بنك، وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذه البنوك تتمثل في ان تكون القوائم المالية والايضاحات المتممة للبنك كاملة وتصدر ربع سنوية وتطبق المعايير الدولية ومعيار (IFRS9) وفقًا لتعليمات البنك المركزى المصري وبذلك تصبح عينة البحث (١٢) بنك وذلك بعد استبعاد البنوك الغير مقيدة بالبورصة المصرية، والتي قد سجلت عدد (٩٦) مشاهدة، وباستبعاد (٦) مشاهدات ذات قيم شاذة ومتطرفة نصل الى (٩٠) مشاهدة، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: انه يوجد علاقة ذات تأثير معنوي ايجابي بين تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) ومستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية"، فضلًا عن انه يوجد فروق ذات معنوية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية".
الكلمات المفتاحية: المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS9) -إدارة المخاطر الائتمانية - البنوك التجارية المصرية.

Abstract:
This study aimed to clarify the impact of the application of International Financial Reporting Standards (IFRS9) in Credit risk management, by applying it to Egyptian commercial banks. The study population is represented by all the Egyptian commercial banks, which numbered (38) banks, and a arbitrator sample was selected from these banks represented in that the financial statements and the clarifications complementing the bank are complete and issued quarterly and apply international standards and standard (IFRS9) in accordance with the instructions of the Central Bank of Egypt and thus The research sample becomes (12) banks, after excluding the banks that are not listed in the Egyptian Stock Exchange, which have recorded (96) views, and by excluding (6) observations with abnormal and extreme values of up to (90) views, and among the most important findings of the study: There is a significant impact relationship when applying the expected credit losses model according to the International Financial Reporting Standard (IFRS 9) in the level of credit risk indicators management in Egyptian commercial banks." In addition, there are significant differences on the significance level (0.05) before and after applying the losses model. Expected credit according to the International Financial Reporting Standard (IFRS 9) entitled "Financial Tools - Recognition and Measurement in the Level of Management of Credit Risk Indicators in Egyptian Commercial Banks."
Keywords: International Financial Reporting Standard (IFRS9) - Credit risk management - Egyptian commercial banks.

مقدمـة :

يعد القطاع المصرفي أحد الدعامات الأساسية في المؤسسات المالية التي تلعب دور جوهري في نجاح أو فشل اقتصاد اى دولة، الامر الذي جعل المراقبة الحاكمية تتحقق من صحة وكفاءة الأداء حيث تلعب دورًا هامًا في القطاع المصرفي الذي يرتكز على قدر كافي من الشفافية والمسائلة التي تتبلور في إعداد التقارير المالية، ونظرًا لإن نقاط الضعف في القطاع المالي تشكل تحديات كبيرة في سلوك السياسات النقدية، ومن هذا المنطلق فإن تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية يساعد المصارف على توحيد أسس إعداد البيانات المالية والإفصاحات بما يتماشى مع أساليب الإعداد والإفصاح للمصارف العالمية.

هذا وقد أشار صندوق النقد الدولي الى أن تبنى الدول تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS) يساهم في الارتقاء بمستوى النظام المالي والاقتصادي لتعزيز قدرة المنشأة على تطوير وتنويع نطاق العمليات الخاصة بها، ويساهم في توفير مزيد من الشفافية وزيادة موثوقية المعلومات في الوقت المناسب كما أنه يساهم فى توحيد لغة المال والأعمال وتعزيز الثقة في الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٨).

هذا، وتعد الأدوات المالية والتي تمثل كل من الأصول والالتزامات وأدوات حقوق الملكية، من البنود الهامة في كثير من المؤسسات المصرفية، حيث هناك اقبال متزايد من منشآت الاعمال المختلفة على الاستثمار في الأسهم والسندات والمشتقات المالية، مما نتج عنه تأثير متزايد لتلك الاستثمارات على نتائج الاعمال والمركز المالي لتلك المنشأت (الدليمى،٢٠١٧).

الا انه على الرغم من ذلك يوجد قصور واضح في المعلومات المحاسبية التي تقدمها المنشآت حول الأدوات المالية، ومن هنا كانت أوجه القصور واضحة أيضًا في التقارير المالية ومستوي جودتها لتقف عاجزة عن تلبية احتياجات مستخدميها، الأمر الذي دفع المنظمات المهنية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية في اصدار معيار التقرير المالى الدولي (IFRS9) – الأدوات المالية-لتلافي المشكلات التي ظهرت بالمعيار (٣٩)، فيما يخص قياس وتصنيف الأدوات المالية، وبالتالي يمكن طرح مشكلة الدراسة على النحو التالى:

أولًا: مشكلة البحث

لقد أصدر البنك المركزى المصري تعليمات بشأن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية –الاعتراف والقياس، والذي يلزم بموجبه جميع البنوك المصرية الخاضعة لإشرافه العمل به من تاريخ صدوره يناير ٢٠١٩م الامر الذى أوجب على جميع البنوك التجارية المصرية تغير الطريقة التي تتبعها في الاعتراف بالخسائر الائتمانية حيث يتطلب المعيار(IFRS9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس من البنوك تكوين مخصصات للديون المتوقعة قبل حدوثها مما يحد من الخسائر الائتمانية من ناحية ولكنه يسبب زيادة كبيرة في حجم المخصصات من الناحية الآخرى وبالتالي فسوف تواجه البنوك والمؤسسات المالية بعض التحديات والمعوقات في تطبيق ذلك المعيار، فضلًا عن أن الزام البنوك المصرية بتطبيق هذا المعيار يعد تحديًا كبيرًا يتطلب البحث فيه من خلال صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

هل يؤثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في الحد من مخاطر الإئتمان للبنوك التجارية المصرية؟

ثانيًا: أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في توضيح أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS9) فى إدارة المخاطر الائتمانية وذلك بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية.

ومن هذا الهدف يمكن سرد الأهداف الفرعية التالية:

١- بيان واقع إدارة مخاطر الائتمان في البنوك المصرية من خلال بيان إدراك وفهم العاملين في وحدات إدارة مخاطر الائتمان لمخاطر الائتمان وتحليلها، بالإضافة لعمليات تقييم وتحليل مخاطر الائتمان، وأساليب الحد من المخاطر الائتمانية المصرفية، وذلك في ضوء اتباع تعليمات البنك المركزى المصري بشأن تطبيق المعايير المالية الدولية للتقارير المالية (IFRS9) في البنوك المصرية والمقيدة بالبورصة المصرية

٢- إجراء مقارنة فيما ما يتعلق بالحد من مخاطر الائتمان المصرفي، وذلك قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية-الاعتراف والقياس.

ثالثًا: أهمية البحث

ويمكن الاشارة لأهمية هذه الدراسة من الناحية العملية والعلمية في ضوء الاعتبارات التالية:

١- تبرز الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من خلال أهمية القطاع محل الدراسة حيث يعد القطاع المصرفي المصري من أهم مصادر الإيرادات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للدولة.

٢- الاسهام في توضيح أدلة تجريبية ومؤشرات من واقع تحليل التقارير والبيانات المالية للبنوك التجارية في مصر واتباع تعليمات البنك المركزى المصري، وذلك بشأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، وبما يخدم الأطراف ذات المصلحة في الإفصاح والشفافية عن ذلك.

٣- ومن الناحية العلمية يعتبر النشاط الائتماني للبنوك نشاطاً مهماً وحيوياً، فهو النشاط الرئيسي لذا، يعد أكثر الانشطة ربحية. تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر التي تهدد عمل البنوك بشكل عام، لذا وجب دراسة هذه المخاطر وتقديم توصيات حول الاجراءات المتخذة بهذا الشأن، وذلك في ظل تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS9).

٤- تهتم هذه الدراسة بأجراء مقارنة فيما ما يتعلق بالحد من مخاطر الائتمان المصرفي، وذلك قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالى الدولى (IFRS9) بما يعطيها أهمية خاصة حيث تعد الدراسة الأولى من نوعها في البيئة المصرية تقارن قبل وبعد تطبيق المعيار(IFRS9) في البنوك المصرية وذلك على حد علم الباحثة في ضوء ما تم الاطلاع عليه من البحوث والدراسات السابقة.

رابعًا: الدراسات السابقة

قامت الباحثة بعرض الدراسات السابقة التي تناولت نموذج خسائر الإئتمان المصرفي المتوقعة وإدارة المخاطر الائتمانية وذلك قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي رقم ٩-الاعتراف والقياس –الأدوات المالية، وذلك كما يلي:

استهدفت **دراسة (الخطيب، ٢٠٠٤)** تحديد أسس القياس الفعلي لتكلفة الائتمان المصرفي مع تضمينها تكلفة المخاطر التي تتعرض لها، ثم اقترحت بعض المتغيرات المتوقع إن يكون لها تأثير على الائتمان المصرفي لأغراض أدراجها في عملية للقياس مما يساعد على ترشيد عملية الائتمان. وكان من أهم نتائجها: أن مخاطرة الائتمان المصرفي تشكل جزءا هاما من تكلفة الائتمان، وأن نسبة التداول ومعدل دوران رأس المال العامل هما من أكثر النسب دلالة للتعبير عن درجة المخاطرة، كما يمكن الاعتماد على النموذج المحاسبي المقترح لتقييم مخاطر تكلفة الائتمان. ومن أهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة: هو ضرورة تطبيق النموذج المقترح مع العمل على تطويره من فترة إلى أخرى من خلال إضافة متغيرات جديدة له، والعمل على إنشاء مركز لمخاطر الائتمان لتحسين نوعية البيانات التي يحصل عليها البنك وتطوير أنظمة المعلومات ذات العلاقة بالتقنيات المصرفية المستحدثة لغرض تحسين كفاءتها وفاعليتها.

في حين اهتمت دراسة (الدغيم وآخرون، 2006) بتحليل أسس الائتمان المصرفي ومعاييره وعناصره الأساسية، وأهمية متابعة الائتمان للتحقق من استمرارية سلامة وضع العميل وقدرته على سداد الأقساط المستحقة عليه للوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق البنك في تحصيل مديونيته، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها عدم قيام المصرف بإجراء تحليلات دقيقة للمخاطر التي ترافق عمليات منح الإقراض واحتساب تكلفتها بدقة حيث يتم التركيز على الضمانات المادية أكثر من اعتمادها على مصدر السداد كضمان لهذا الائتمان.

وكان من أهم توصياتها ضرورة وضع إستراتيجية يتم من خلالها مراقبة محفظة الائتمان ومتابعتها، وتطبيق نموذج تحليلي مناسب يمكن من خلاله استقراء حالة العميل ورصد حالات الفشل بغرض تجنب المخاطر أو الحد منها.

بينما سعت دراسة (أبو خزانة،٢٠٠٧) اقتراح نموذج لقياس مخاطر الائتمان المصرفي وتطوير الإفصاح المحاسبي عنها، وكان من أهم نتائج الدراسة عدم كفاية الإفصاح الحالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصاته، وقصوره عن تقديم صورة واضحة عنها فضلا عن عدم بيان حجم هذه المخاطر وأثرها على أصول البنك وتحديد حجم المخصصات الواجبة لمقابلتها، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل النموذج المقترح لقياس مخاطر الائتمان والاعتماد عليه في تحديد المخصصات لتكون أكثر واقعية وموضوعية بما يوفر رؤية واضحة لمستخدمي القوائم المالية في البنوك.

وتناولت **دراسة (احمد، 2016)** أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقا للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية"، من خلال تحليل المنهجية التي طبقها معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس بشأن الاعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة كما أوضحت هذه الدراسة نقاط التشابه والاختلاف بين المنهجية الجديدة وفقا للمعيار (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس وبين المنهجية المطبقة حاليا وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (26) بعنوان الأدوات المالية، كما تناولت الدراسة أثر تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية، وطبقت الدراسة على ذوى الخبرة والاختصاص بموضوع البحث ومنهم الاكاديميين، والمهنيين ويشملون (المسؤولون في الادارات المالية وادارات الائتمان في البنوك، والمسئولون في قطاع الرقابة والاشراف بالبنك المركزي المصري، وكذلك مراقبو حسابات البنوك)، **كما** توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها: ان تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة سيؤدي الي زيادة كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية حتى تصبح أكثر

ملائمة لاحتياجات متخذي القرار من خلال مساعدتهم في تقييم الاحداث الماضية والحالية والمستقبلية. **وان** قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة من البنك المركزي المصري تستند أساسا على معيار المحاسبة المصري رقم (26) بعنوان الأدوات المالية وبالتالي فهي تعتمد في الاعتراف بالخسائر الائتمانية على منهج الخسائر الفعلية وليس المتوقعة مما يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

كما استهدفت دراسة (Konovalova,et al. 2016) تقييم مخاطر الائتمان من خلال انشاء نموذج لتقييم مخاطر الائتمان للعملاء المحتملون في البنوك التجارية بالاعتماد على خصائص المقترضين (مده القرض، مقدار القرض، جنس المقترض، عمر المقترض، دخل المقترض)، باستخدام (100) نموذج للعملاء المقترضين، وطبقت الدراسة على البنوك التجارية في لاتفيا، وتم تحليل خصائص المقترضين باستخدام التحليل العاملي، واظهرت النتائج ان متوسط دخل المقترض، ومبلغ القرض، ومده القرض، وتاريخ الائتمان للمقترض من اهم العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان وزياده احتمال التعثر عن السداد.

بينما قدمت **دراسة (قاسم، 2017)** "إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك"، **حيث** استهدفت هذه الدراسة وضع إطار مقترح ملائم يوضح تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية، وبالتالي استيفاء متطلبات مستخدمي التقارير المالية، وذلك من خلال تحديد قيمة مخصص خسائر القروض ونسبة القروض المتعثرة ونسبة السيولة وكفاية رأس المال والرافعة المالية وحجم البنك ومدى تأثير هذه البنوك على تقييم كفاءة وربحية البنك، الامر الذي يؤدي الي الحد من المخاطر الائتمانية.

وقد اشتملت الدراسة على عينة طبقية من البنوك التجارية المقيدة في البنك المركزي المصري وتكونت من (10)بنوك تجارية، وهما (البنك الأهلي المصري، بنك القاهرة، بنك الإسكندرية، بنك HSBC، بنك كريدي اجريكول، بنك التجاري الدولي، بنك قناة السويس، البك الأهلي القطري، بنك مصر لتنمية الصادرات، بنك الشركة العربية البنكية الدولية (SAIB). وقد تم الاستعانة بالقوائم المالية وكذلك الإيضاحات المتممة المنشورة لكل بنك من عينة الدراسة، وبلغ عدد المشاهدات (70) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وكانت من اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة: وجود تأثير جوهري للإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية.

وسعت دراسة (بن شنه 2017) رصد مجموعه عوامل مسببه لمخاطر الائتمان والمساهمة في حدوث مشكله القروض المتعثرة، ومدى مساهمه اداره المخاطر الائتمانية في تقييم ربحيه البنوك التجارية الجزائرية، وطبقت عينه الدراسة على (١٢) بنك تجاري والتي شملت خمسة بنوك عموميه (البنك الوطني الجزائري BNA، بنك التنمية المحلية BDL، البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، والقرض الشعبي الجزائري CPA) وسبعه بنوك اجنبيه خاصه (بنك البركة الجزائري Baraka، بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC، بنك ناتكسيس Natixis، بنك سويتي جنرال SGA، بنك بى ان بي الجزائري BNP، بنك الثقة الجزائري TRUST، بنك الخليج الجزائري AGB)، وكانت اهم النتائج **:** ان المتغيرات المفسرة لمخاطر الائتمان والمسببة لمشاكل القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية هي (حجم البنك، نسبه عدم الكفاءة، معدل الفائدة على الودائع، نسبه كفاءه الإدارة). **كما** ان كل من نسبه مخصصات خسائر القروض الى اجمالي القروض ونسبه كفاية رأس المال تمثلان اهم مؤشرات اداره المخاطر الائتمانية التي تؤثر وتساهم في تقييم ربحيه البنوك التجارية الجزائرية، وان اختلاف طبيعة الملكية

في البنوك التجارية الجزائرية تعتبر كمحدد ومفسر لمشكله القروض المتعثرة ومسببه لمخاطر الائتمان، كما تؤدي دورا مهما في تفسير ربحيه واداء البنوك.

واستهدفت دراسة (مختار، 2018) تقديم إطار مقترح لتطبيق نموذج الخسائر للقروض في البنوك التجارية المصرية " **من خلال** تحقيق التقارب بين نموذج الخسائر المتوقعة للمحاسبة عن مخصص خسائر الائتمان وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس ومتطلبات البنك المركزي المصري بما يتوافق مع سياسات البنك المركزي المصري وسعيه لتطبيق مقررات لجنة بازل من خلال التعرف على نقاط التشابه والاختلاف بين النموذجين.

كانت اهم النتائج ما يلي: ان نموذج خسائر الائتمان المحققة المتبع من المعيار الدولي (IAS 39) ينتج عنه قوائم مالية لا توفر الشفافية الكافية لمستخدمي المعلومات، ان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) يبسط من عملية تكوين مخصص خسائر الائتمان ويترتب عليه قوائم مالية تحقق درجة الشفافية المطلوبة والقابلة للمقارنة مقارنة بتوجيهات البنك المركزي المصري.

بينما طبقت دراسة (السيد، واخرون 2019): في البيئة المصرية بعد تطبيق معيار للإبلاغ المالى (IFRS9) بعنوان "أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) الأدوات المالية على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية"، وقد استهدفت هذه الدراسة: توضيح أثر تطبيق المعيار (IFRS 9) علي دلالة القوائم المالية للبنوك المصرية الصادرة في علي دلالة القوائم المالية للبنوك المصرية الصادرة في 31 مارس 2019 في ضوء نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، وطبقت هذه الدراسة على البنوك المصرية ومنها (البنك التجاري الدولي، بنك قطر الوطني، بنك الإسكندرية، بنك عودة، بنك البركة مصر)، وهى البنوك التي تتوافر لها قوائم مالية ربع سنوية في الربع المنتهى في 31 مارس 2019 وهى اول فترة يصدر عنها قوائم مالية مرحلية بعد تطبيق المعيار (IFRS 9) وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري في 26 فبراير 2019. وكانت اهم النتائج ما يلي: ان تصنيف وقياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة يحتل المركز الأول.

كما ركزت **دراسة (Gornjak, 2020)** على تناول المحاسبة عن الأدوات المالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس وركزت الدراسة على ثلاثة مجالات وهما المجال الأول مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وتأثيره على الأرباح والخسائر والمجال الثاني احتمالية التخلف عن السداد وأثره على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة والمجال الثالث يشمل القروض المتعثرة وتأثيرها على متطلبات رأس المال، وقد توصلت هذه الدراسة الى إن الأدلة المتاحة لا تسمح بتعميم مسألة ما إذا كان تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية(IFRS9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس قد أدى إلى تحسين نهج احتساب الخسائر المتوقعة أم لا حيث أن تطبيق المعيار ساري المفعول اعتبا را من الأول من يناير 2018 م وأن شركات التأمين قد تؤخر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية-الاعتراف والقياس حتى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 17) بعنوان عقود التأمين. كما توصلت الى أن بموجب نموذج خسائر الائتمان يتم الاعتراف بالخسائر في وقت مبكر مما يعني ان البنوك يجب أن تحتفظ برأس مال احتياطي إضافي في الأوقات الجيدة وذلك للأخذ في الاعتبار احتمالية تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي.

واتجهت دراسة (Magdalena & Martani, 2020) الى معرفة أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس على مخصصات خسائر الائتمان من خلال عمل دراسة مقارنة بين ما قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار، وطبقت هذه الدراسة على عينة من البنوك في اوروبا. وكانت اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: ان تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس يؤدي الى زيادة قميه مخصصات خسائر الائتمان بشكل كبير مما له تأثير على راس المال التنظيمي، وان تطبيق هذا المعيار سوف يساعد المستثمرين على مراقبة إدارة الائتمان التي تقوم بها البنوك واتخاذ القرارات السليمة لاستثماراتهم.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وخاصة التي تمت في البيئة المصرية في كونها دراسة تطبيقية مقارنة عن فترة (٢٠١٨-٢٠١٩) وذلك قبل وبعد تطبيق المعيار المالى (IFRS9)، كما ان الدراسة الحالية تتناول أثر تطبيق المعيار الدولى (IFRS9) قبل وبعد التطبيق الإلزامي للمعيار وليس الاختياري فقط كما في دراسة (مختار،٢٠١٨) والتي طبقت قبل الزام البنوك المصرية بقرار البنك المركزى بالإلزام بتطبيق معيار (IFRS9) او الإلزامي فقط كما في دراسة (السيد، واخرون 2019) والتي تناولت تقارير مالية عن الربع الأول فقط من تطبيق المعيار المالى الدولي (IFRS9).

خامسًا: فروض البحث

وفى ضوء ما تم عرضه من الإطار النظري والدراسات السابقة وايضًا طرح مشكلة واهداف الدراسة فقد قامت الباحثة بصياغة فروض الدراسة على النحو التالى:

الفرض الأول: يوجد تأثير معنوى ذات دلالة إحصائية لتطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية.

الفرض الثاني: توجد فروق معنوية عن مستوى الدلالة (0.05) قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس على مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية.

كما يوضح الشكل رقم(١) التالى تصور الباحثة لصياغة فروض الدراسة والعلاقة بين متغيرات الدراسة، في ضوء ما تمت الإشارة اليه سالفًا من الناحية النظرية والبحوث والدراسات السابقة، وذلك على النحو التالى:

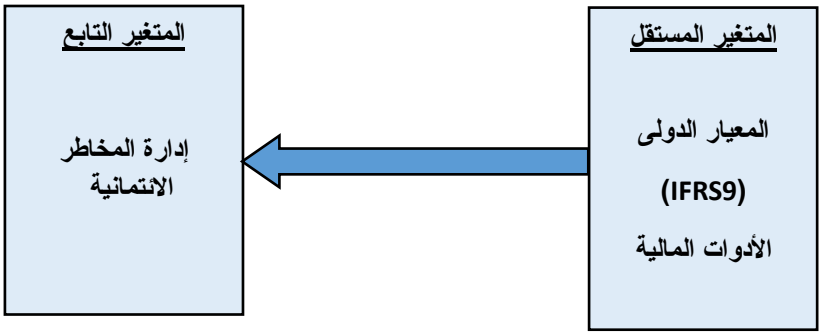

الشكل رقم (١) الإطار المقترح لمتغيرات الدراسة

سادسًا: منهجية البحث

١- اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي من خلال الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها، كما اتبعت الباحثة منهج تحليل المحتوي للقوائم المالية للبنوك التجارية المصرية محل البحث والممثلة في (٩) بنوك كعينة للدراسة، وذلك خلال فترة الدراسة التطبيقية في الفترة من(٢٠١٨) قبل تطبيق المعيار و(٢٠١٩) بعد تطبيق المعيار الدولى (IFRS9)، وذلك وفقًا لتعليمات البنك المركزى المصري من تاريخ الالزام بتطبيقه في يناير ٢٠١٩، لغرض اختبار فروض البحث وتقديم تفسيرات منطقية لنتائج اختبار الفروض ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

٢- **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية المصرية، والبالغ عددها(٣٨) بنك، وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذه البنوك تتمثل في ان تكون القوائم المالية والايضاحات المتممة للبنك كاملة وتصدر ربع سنوية وتطبق المعايير الدولية ومعيار (IFRS9) وفقًا لتعليمات البنك المركزى المصري وبذلك تصبح عينة البحث (١٢) بنوك وذلك بعد استبعاد البنوك الغير مقيدة بالبورصة المصرية، والتي قد سجلت عدد (٩٦) مشاهدة، وباستبعاد (٦) مشاهدات ذات قيم شاذة ومتطرفة يصل الى (٩٠) مشاهدة، ويوضح الجدول رقم(٣) التالى البنوك محل الدراسة وفقًا لحجم الأصول نهاية السنة المالية ٢٠١٩م والتي تفصح عن تقاريرها الربع سنوية والمقيدة بالبورصة على النحو التالى:

جدول رقم (٤)
البنوك المقيدة بالبورصة المصرية محل الدراسة (القيمة بالمليار جنية مصري)

م	اسم البنك	حجم الاصول
١	التجاري الدولى	٣٦١,٢٧٢
٢	قطر الأهلي الدولى	٢٤٨,٦٠٦
٣	فيصل الإسلامي	٩٧,٢٨٩
٤	المصرفية العربية الدولية	٨٠,٥١١
٥	الكويت الوطني	٦٨,٥٥١
٦	البركة	٦٦,٨٠٦
٧	المصري الخليجي	٦٣,٣٥٣
٨	أبو ظبي الإسلامي	٥٤,٠٦٩
٩	بنك كريدي اجريكول	٥٢,١٥٩
١٠	قناة السويس	٥١,٥٥١
١١	التعمير والاسكان	٤٨,٤٢١
١٢	أبو ظبي التجاري	٣٤,٩٠٣
إجمالي أصول البنوك المقيدة في البورصة المصرية		١,٢٦٣,٦٨٩

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادًا على التقارير السنوية الصادرة عن البنوك المقيدة بالبورصة

أ. مصادر البيانات: -

تم تجميع البيانات اللازمة للبحث من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية لبيانات التقارير المالية الربع سنوية المنشورة للبنوك على موقع مباشر مصر والمواقع الالكترونية للبنوك،

وبيانات القطاع المصرفي من خلال النشرات الاحصائية الربع سنوية والتقارير الإقتصادية السنوية الصادرة عن البنك المركزي المصري، وذلك في الفترة من (٢٠١٨-٢٠١٩).

ب. أدوات قياس متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: ويتمثل في تبني معايير التقرير المالى الدولى (IFRS9) والذي تم العمل به في البنوك المصرية في يناير ٢٠١٩ م وفقًا لتعليمات البنك المركزى المصري، ومن ثم قامت الباحثة بقياس هذا المتغير كمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) للعنصر الذي يتم ايجاده في القوائم المالية الربع سنوية او الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في حالة التبني في (٢٠١٩)، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك في حالة عدم التبني عامي (٢٠١٨) .

المتغير التابع: ويتمثل في متغيرات إدارة مخاطر الائتمان

والذي يتم قياسها من خلال مؤشرات المخاطر المالية والمتمثلة في:

- نسبة القروض المتعثرة = اجمالي القروض المتعثرة على إجمالي القروض والتسهيلات
- نسبة السيولة = إجمالي القروض/ إجمالي الودائع
- نسبة كفاية رأس المال = إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول

ج. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قامت الباحثة باستخدام أساليب الإحصاء الوصفية والاستدلالية لتوضيح اختبار فروض الدراسة التالية:

١. استخدام الوسط والوسيط والانحراف المعياري لوصف متغيرات الدراسة احصائيًا.

٢. تحليل الارتباط لاختبار جوهرية العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى والانحدار.

٣. اختبار T لعينتين مرتبطتين للتأكد من تساوى أو عدم تساوى متوسطي مجتمعين مرتبطين وهو ما يعرف احصائيا باختبار Paired Samples t-test T for Equality Means ، وذلك عند مستوى معنوية (٥%).

حدود البحث:

لقد تم اجراء الدراسة في ضوء الحدود التالية:

١) تناولت الدراسة تبنى المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) في البنوك التجارية المصرية في الفترة من (٢٠١٧-٢٠١٨) قبل إلزام البنك المركزى المصري بتطبيق المعيار والفترة من (٢٠١٩-٢٠٢٠) بعد الالزام بالتطبيق وذلك من خلال فحص وتحليل القوائم المالية والايضاحات المتممة بها في الفترة الزمنية المحددة دون غيرها.

٢) تناولت الدراسة تبنى المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) في البنوك التجارية المصرية وفقًا لتعليمات البنك المركزى المصري الصادرة في ٢٠١٩ فيما يتعلق بجوانب الأدوات المالية- الاعتراف والقياس وخسائر الائتمان المتوقعة دون التطرق الى الجوانب المتعلقة بمحاسبة التحوط وذلك لأنها تتطلب فترة زمنية أطول حتى يظهر أثرها وبالتالي يمكن تحليلها لذا فقد تم استبعادها من حدود الدراسة.

٣) اعتمدت الدراسة في تصنيف المخاطر الائتمانية الى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك دون التطرق الى المخاطر الغير مالية.

٤) تمت الدراسة التطبيقية على البنوك التجارية التي تخضع لإشراف البنك المركزى المصري والمدرجة في سوق الأوراق المصرية سواء كانت تعمل داخل مصر او فروع اجنبية خارجها، وذلك لان جميعها ينطبق عليها التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصري بشأن الالزام بالقياس والافصاح عن الأدوات المالية وفقًا للمعيار المشار اليه سالفًا.

سابعًا: الإطار النظري

لقد قامت الباحثة بطرح الإطار النظري مقسما الى المبحث الأول والمتمثل في المعيار الدولى للإبلاغ المالى (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية-الاعتراف والقياس، والمبحث الثاني والذي يتناول إدارة مخاطر الائتمان، والذي سوف يرد بشيء من التفصيل على النحو التالى:

المبحث الأول: المعيار الدولى للإبلاغ المالى (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية-الاعتراف والقياس

اولًا: مفهوم الأدوات المالية

تعرف الأدوات المالية وفقًا لما ورد بمعيار المحاسبة الدولى رقم(٣٢)، بانها عبارة عن عقد ينشأ عنه أصل مالي لإحدى المنشأت والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة آخري (IAS 32,2012).

فالأدوات المالية: تشمل كافة الموجودات المالية داخل الميزانية والمطلوبات المالية داخل وخارج الميزانية، التي تدخل ضمن نطاق تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) (البنك المركزي المصري،٢٠١٩).

ثانيًا أنواع وتصنيف الأدوات المالية:

تختلف الأدوات المالية بإختلاف نظرة الباحثين والمهنين اليها، فقد يتم تصنيفها وفقًا لأساس تاريخ الاستحقاق الى أدوات مالية قصيرة الاجل، ومتوسطة الاجل، وطويلة الاجل، او قد يتم تصنيفها على أساس السوق التي يتم تداولها فيه الى أدوات مالية يتم التعامل بها في السوق الفوري(الأسهم والسندات) وأدوات مالية يتم التعامل بها في السوق الآجلة، ويمكن ايضًا النظر اليها من خلال السياسية النقدية الى أدوات وأساليب تعتمد على موارد غير حقيقة (زيادة المعروض النقدي) بالتمويل والاصدار النقدي أو من خلال الودائع الجارية (يعقوب والدليمي،٢٠١٨).

ولقد قام (البنك المركزي المصري،٢٠١٩) بتصنيف الادوات المالية لأغراض المعيار الدولي للتقارير المالية رقم(٩) إلى ثلاث فئات رئيسية وفقاً لنموذج العمل الذي تدار به وتدفقاتها التعاقدية وهذه الفئات هي:

١ . ادوات مالية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

٢ . ادوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر OCI.

٣ . ادوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

ويعكس نموذج الاعمال الغرض الأساسي من الاحتفاظ بالأداة المالية ويجب أن تتسم نماذج الاعمال بالآتي: (البنك المركزي المصري،٢٠١٩)

١) تلتزم الإدارة العليا للبنك بإعداد نماذج العمل (Business Models)وسياسة توزيع الأدوات المالية وفقاً لنماذج العمل على أن يتم تحديد المعايير المعتمدة لتوزيع الادوات المالية وفقاً لتلك النماذج.

٢) يصادق مجلس إدارة البنك على نماذج العمل المعدّة وعلى سياسة توزيع الادوات المالية وأي تعديلات لاحقة لها.

٣) يجب أن تتمتع نماذج الاعمال بالخصائص الآتية:

- أن تكون موثقة وواضحة.
- أن تعكس الإستراتيجية الموضوعة لإدارة الادوات المالية، وتأمين التدفقات النقدية بما يتناسب مع طبيعة نشاط البنك، وذلك في حالات العمل الطبيعية وليس في الحالات الضاغطة.
- في حال اضطرار البنك الى تغيير في نموذج العمل فيجب ان يراعي: (أن يكون مبرراً وغير متكرر، وأن يكون ناتجاً عن تغيرات داخلية أو خارجية لها تأثير هام على البنك.

ونظرا لتنوع الانشطة التي تمارسها البنوك، يمكن للبنك ان يوزع ادواته المالية على أكثر من نموذج اعمال، وقد يكون من الملائم احيانا وبحسب درجة تعقيد انشطة البنك ان يوزع موجودات محفظة معينة الى محافظ فرعية تدار كل منها بنموذج اعمال مستقل بحسب الغرض من الاحتفاظ بموجودات تلك المحفظة الفرعية، وفي كل الاحوال يجب ان يتم توزيع الموجودات المالية على نماذج الاعمال وفقاً للجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١)

تصنيف الأدوات المالية وفقًا لمعيار ونموذج الاعمال

الأدوات المالية	نموذج الاعمال	الخصائص الاساسية
الادوات المالية بالتكلفة المطفأة	نموذج الاعمال للأدوات المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.	- الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأدوات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. - البيع هو حادث عرضي استثنائي حصراً بالنسبة لهذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار كوجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الأداة المالية. - قلة حالات البيع من حيث الدورية والقيمة. - عملية التوثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.
الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	نموذج الأعمال للأدوات المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.	- كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. - مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج الاعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة، إدارة الادوات المالية على أساس القيمة العادلة، تغطية التدفقات النقدية عن طريق البيع).	- يتم تصنيف الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر وذلك عندما يكون الغرض الاساسي منها هو بيعها. - هدف نموذج الأعمال المتاجرة بالأداة المالية وليس الاحتفاظ لتحصيل التدفقات النقدية. - تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. - إدارة الادوات المالية بمعرفة الإدارة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلافياً للتضارب المحاسبي.

المصدر: البنك المركزي المصري (٢٠١٩)، تعليمات وضوابط البنك المركزي المصري لسنة ٢٠١٩، *تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ (IFRS 9)*.

ثالثًا: مراحل الإصدارات المهنية المرتبطة بالأدوات المالية:

لقد تم تقسيم الإصدارات المهنية المرتبطة بالأدوات المالية الى مراحل والتي يتم عرضهما بإيجاز على النحو التالي:

المرحلة الأولى: تناولت الإفصاح وعرض البيانات المالية مما أدى الى إصدار معيار (IAS 32) في عام ١٩٩٥ م.

والذي كانت تسميته بالأدوات المالية: العرض والإفصاح ثم الأدوات المالية: العرض، حيث خصصّ معيار آخر محدد للإفصاح وهو المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح " IFRS07 ". ولذا سيتّم فيما يلي التعّرف على العناصر الرئيسية للمعيار" IAS32 " المتعلّق بالأدوات المالية: العرض وأسباب تعديل معيار المحاسبة الدولية " IAS32 " منها: (شحادة،٢٠١١: ص٩)

- قياس مكونات الأداة المالية بتاريخ الاعتراف الأولي بها.

- تصنيف المشتقات استنادا إلى أسهم الشركة ذاتها.

- تحديد كل الإفصاحات الخاصة بالأدوات المالية في هذا المعيار.

وتناول معيار" IAS32 " التفرقة بين الالتزامات وحقوق الملكية، تصنيف الأدوات، التقرير عن الفوائد والتوزيعات والمكاسب والمقاصة بين الأصول والخصوم المالية، والتي تم ايجازها فيما يلي: (عبد الرازق،٢٠١٢)

- التفرقة بين الالتزامات وحقوق الملكية: يجب على مصدر الأداة المالية عند تصنيف الأداة المالية لأول مرة أن يقوم بتبويب الأداة المالية ومكوناتها كالتزام أو حقوق ملكية، وذلك حسب الجوهر ومفاهيم الالتزام المالي وأدوات حقوق الملكية.
- تصنيف الأدوات المالية: وتتمثل الأداة المالية المركبة في كل أداة تتضمن كل من عنصري الالتزامات وحقوق الملكية، ويجب على من يصدر مثل هذه الأداة أن يصنف الأجزاء المكونة للأداة المالية بصورة منفصلة.
- التقرير عن الفوائد، توزيعات الأرباح، الخسائر والمكاسب: فالفوائد المتعلقة بأداة مالية مصنفة كالتزام مالي يتم تسجيلها في قائمة الدخل، أما توزيعات الأرباح لحملة الأداة المالية المصنفّة كأداة حق ملكية تحمل مباشرة على حقوق الملكية.
- المقاصة بين الأصل المالي والالتزام المالي: إذ يجب أن يتم إجراء مقاصة بين الأصل المالي والالتزام المالي وإظهار القيمة الصافية في ميزانية الشركة عندما يكون للشركة حق ملزم بإجراء المقاصة المسجّل أو توجد لدى الشركة النية للتسديد على أساس صافي القيمة أو القيام بتحصيل الأصل وسداد الالتزام في آن واحد.

المرحلة الثانية: تناولت الاعتراف والقياس مما أدى الى اصدار معيار (IAS 39) في عام ١٩٩٨م.

جاء المعيار المحاسبي الدولي " IAS39 " (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) بإطار محاسبي محدد وموحد يتضمن مختلف الاعتبارات المتعلقة بالأدوات المالية، وأصبح قابلا للتطبيق ابتداء من ٢٠٠١، ونظرا للأهمية التي تكتسبها الأدوات المالية في ظل اقتصاد السوق كأهم الأدوات المعتمدة

في الاستثمار والتمويل المؤسسي، توجهت العديد من الدول إلى تبنيه وتكييفه مع أنظمتها المحاسبية، إلا أن هذا المعيار على غرار باقي معايير المحاسبة الدولية الأخرى تعرض للعديد من الانتقادات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ ما أدى إلى إصدار معيار جديد معيار للإبلاغ المالي " IFRS09 " ليحل محل المعيار المحاسبي IAS39" "ويعالج كافة النقائص المسجلة فيه.

وقد تم تعديل المعيار وذلك لتقديم إرشادات فيما يتعلّق بالمسائل التالية: (شحادة،٢٠١١: ص٣٩)

- إلغاء الاعتراف.

- كيف يتم تقييم الانخفاض في القيمة وتحديد القيمة العادلة.

- توضيح بعض جوانب محاسبة التحّوط.

وتمثّل هدف هذا المعيار في تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالموجودات والالتزامات المالية وقياسها والإفصاح عنها. كما جاء المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس " IAS39 " لتوضيح مفهوم القيمة العادلة وتعريف مفهوم الأدوات المالية والمشتقات المالية التي تقاس جميعها بالقيمة العادلة.

في حين أظهرت الأزمة المالية العالمية التى حدثت فى عام ٢٠٠٨ م أن المعالجات المحاسبية التي وردت في المعيار الدولي (IAS 39) بعنوان الأدوات المالية غير مناسبة حيث يستند هذا المعيار في الاعتراف بخسائر الائتمان على نموذج الخسائر الفعلية وبالتالي لا يتم الاعتراف بتلك الخسائر إلا حين حدوثها (حسونة، ٢٠١٧).

لذا ترتب على الانتقادات الكثيرة الموجهة للمعيار الدولي (IAS 39) بعنوان الأدوات المالية فيما يتعلق بتأخير الاعتراف بخسائر الائتمان في ظل تطبيق منهج الخسارة الفعلية قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام ٢٠٠٩ م بإصدار مشروع لتعديل المعيار الدولي (IAS 39) بعنوان الأدوات المالية وتم بموجب هذا المشروع اقتراح نهجا جديدا وهو أن تقوم المنشأة بالاعتراف بالخسائر على أساس توقعي وليس على أساس فعلى وقد لاقى هذا المشروع تأييدا كبيرًا حيث إنه يتضمن العديد من التغيرات المتعلقة بقياس وتصنيف الأدوات المالية (أحمد، ٢٠١٦).

ويشير التحول من المعيار الدولي (IAS 39) بعنوان الأدوات المالية إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس إلى تغير هام في المحاسبة عن الأدوات المالية حيث يتم التحول من معيار يقوم على أساس القواعد إلى معيار يقوم على أساس المبادئ حيث أن القواعد لا تتكيف مع البيئة ولا فائدة منها في بيئة متغيرة أو في بيئة من المعاملات المبتكرة (Gornjak, ٢٠١٧).

<u>المرحلة الثالثة:</u> تطور المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) الأدوات المالية – الاعتراف والقياس:

لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية باستبدال المعيار الدولي (IAS 39) بعنوان الأدوات المالية بالمعيار الدولي لإعداد التقارير (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس من خلال تقسيم مشروع الاستبدال إلى عدة مراحل وهي كالآتي: (الطحان،٢٠١٧) : (IFRS 9, 2014):

في نوفمبر عام ٢٠٠٩ م، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس مسودة مبدئية كخطوة أولى في مشروعه لاستبدال المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) بعنوان الأدوات المالية والتي تشتمل على تصنيف وقياس الأصول المالية.

وفي أكتوبر عام ٢٠١٠ م، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المسودة الثانية للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) بعنوان لأدوات المالية – الاعتراف والقياس والتي تتضمن المتطلبات المحاسبية الجديدة لتصنيف وقياس الالتزامات المالية، وتحمل نفس متطلبات المعيار الدولي (IAS 39) بعنوان الأدوات المالية.

وفي نوفمبر ٢٠١٣ م، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المسودة الثالثة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس لتتضمن تعديلات على المعيار الدولي (IAS 39) بعنوان الأدوات المالية ليشمل إرشادات حول محاسبة التحوط.

وفى يوليو ٢٠١٤ م انتهى مجلس معايير المحاسبة الدولية من التعديل النهائي لمسودة معياره وأصدر التعديل النهائي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) الخاص بالأدوات المالية بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس والذي يتضمن نموذج الخسائر المتوقعة الجديد وهو إلزامي التطبيق للفترة التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠١٨ م مع السماح بالتطبيق المبكر مع إيضاح ذلك فى التقارير المالية (IFRS 9, Financial instruments,2014).

كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) ثلاث خطوات تتمثل فيما يلي (IFRS 9, 2014):

١) تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية:

يجب على المنشأة الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي عندما تصبح المنشأة طرفا في الشروط التعاقدية للأصل فقط وعندما يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي يجب على المنشأة تصنيف الأصول والالتزامات المالية بدءا من لحظة الاعتراف الأولى ويتم تصنيف وقياس الأصول المالية وفقا للمعيار (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس

إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك من خلال نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية للأصول المالية (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،٢٠١٤).

وأوضح (إبراهيم، ٢٠١٨) أن المنشأة تقوم بتصنيف الالتزامات المالية طبقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 بعنوان الأدوات المالية –الاعتراف والقياس بالتكلفة المستهلكة محسوبة بطريقه الفائدة الفعلية فيما عدا:

١. الالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
٢. الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا تكون عملية نقل الأصل مؤهلة لإلغاء الاعتراف.
٣. عقود الضمان المالي.
٤. الالتزامات المرتبطة بالقروض.

٥. المقابل المادي الناتج عن الاستحواذ ويتم قياسه بالقيمة العادلة وأي تغيرات يتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.

٢) انخفاض القيمة في الأدوات المالية:

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في يوليو(٢٠١٤) آلية محاسبية جديدة لحساب خسائر الائتمان تختلف عن تلك المستخدمة وفق للمعيار الدولي IAS 39 بعنوان الأدوات المالية حيث أن المعيار IFRS 9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس يعتمد على منهج خسائر الائتمان المستقبلية المتوقعة أي أنه يقوم بالاعتراف بالخسائر قبل حدوثها ويعتمد في قياس الخسائر على المعلومات التي تتعلق بالأحداث الماضية او للظروف الحالية والتنبؤات المعقولة مما يؤدى إلى التنبؤ بالخسائر بشكل أفضل، من خلال توفير معلومات وقتية لمستخدمي التقارير المالية بشأن خسائر الائتمان المتوقعة -Canals (Cerdá,2020).

٣) محاسبة التحوط :

تضمن المعيار (IFRS 9) تعديلات جذرية وجوهرية في المعالجة المحاسبية للتحوط حيث وسع

نطاق تطبيق محاسبة التحوط ليحتوي على المزيد من الإفصاح عن أنشطة إدارة المخاطر وتهدف هذه التعديلات إلى تقديم أو عرض المعلومات في القوائم المالية وتأثير أنشطة التحوط على إدارة مخاطر المنشأة التي تستخدم الأدوات المالية وكيفية استخدامها لتلك الأدوات في إدارة مخاطره (الأمير، ٢٠١٩).

وبناء على ما تقدم توصلت الباحثة الى: أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس سيؤدي إلي تغير جوهري فى استراتيجية إدارة المخاطر وبالتالي سيؤدى الى تغير كبير في الأداء المتوقع للاستثمار وسلوك الاقتراض.

خامسًا: العوامل المترتبة على تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS)

يترتب على تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS) تخفيض عدم تماثل وتباين المعلومات للمستثمرين عند اعتمادهم على القوائم والتقارير المالية المعدة وفقًا للمعايير الدولية، مما ينتج عنه اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة مبنية على أسس سليمة، ويؤدي كذلك إلى زيادة المستثمرين لثقتهم العالية في القوائم المالية التي تعد وفقًا لهذه المعايير، كما إن جودة الإفصاح المحاسبي المبني على تطبيق المعيار الدولى يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات وتباينها، ويخفض من تكلفة رأس المال من خلال جذب كبار المستثمرين وزيادة سعر الأسهم والسيولة في سوق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى تعظيم قيمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية (عوض، ٢٠١١، ٢٧).

وفى السياق ذاته يري كل من (Tsaklanganos., & Maggina, 2011، 56) ان تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS)، يلزم الشركات المدرجة في سوق المال للأوراق المالية بتطبيق مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية العالية الجودة، وذلك لإعداد البيانات المالية الموحدة للمساهمة في أداء أفضل لأسواق رأس المال، واتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة،

وبالتالي خفض تكلفة رأس المال وزيادة ربحية الأسهم المصدرة، والحد من مخاطر سوء الاختيار للجهات الاستثمارية، مع ارتفاع إجمالي القيمة السوقية لأسهمها وتعظيم قيمة الشركة.

بالإضافة الى ان تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS) تؤدي إلى تدفق اكبر لرؤوس الأموال والاستثمارات المختلفة بأقل تكلفة وجهد وفهم القوائم والتقارير والمعلومات المالية بشكل أسهل لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، فتطبيق (IFRS) سيقدم معلومات اقتصادية مفيدة ومفهومة لجميع المستثمرين من مختلف الدول وعادة ما يكون المستثمرين على دراية كاملة بالمحاسبة والمعايير الدولية، وبذلك إذا قدمت لهم القوائم المالية المعدة وفقًا المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية ذلك سيسهل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية(الشمري، ٢٠١١ ، ٩٩).

هذا وقد تبين وجود علاقة إيجابية بين دخول أسواق رأس المال واعتماد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية؛ فالدول المهتمة بفتح أسواق رأس المال تكون أكثر تحمساً لاعتماد المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي ودخول أسواق رأس المال الخارجية، وبذلك يفتح المجال لدمج الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية الأجنبية (١٩-١٧: Hope, et al, 2006)

وانطلاقًا مما سبق فقد توصلت الباحثة الى ان تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس، سوف يكون سببًا لتغير الطريقة التي تتبعها البنوك و المؤسسات المالية في الاعتراف بالخسائر الائتمانية حيث يتطلب المعيار (IFRS 9) - الأدوات المالية -الاعتراف والقياس من البنوك تكوين مخصصات للديون المتوقعة قبل حدوثها مما يحد من الخسائر الائتمانية من ناحية ولكنه يسبب زيادة كبيرة في حجم المخصصات من الناحية الاخرى وبالتالي فسوف تواجه البنوك والمؤسسات المالية بعض التحديات والمعوقات في تطبيق ذلك المعيار، فضلا عن أن متطلبات تطبيق هذا المعيار يعد تحديا كبيراً للبنوك المصرية .

سادسًا: التعديلات التي تم إجراؤها على معايير IAS/IFRS وتأثيرها على القطاع المصرفي

انه مع ظهور الشركات دولية النشاط، وعولمة سوق رأس المال، أصبح هناك توجه نحو توفير مجموعة من المعايير يتم تطبيقها في مختلف الدول من أجل توفير معلومات لأصحاب المصالح أيا كانت أماكن تواجدهم. ولقد أسند إلى الهيئات والتنظيمات المهنية مهمة وضع هذه المعايير، وبالفعل وبعد مراحل من التطوير صدرت مجموعة من معايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards (IAS، ثم تغير مسمى ما صدر من معايير بداية من عام ٢٠٠٢ إلى معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standers (IFRS)، وأصبحت الدول مطالبة بتطبيقها (جمعة، ٢٠١٢).

وفي ظل التوسع في التجارة الدولية، وانتقال الأموال المستثمرة عبر القارات، فضلا عن عولمة الأسواق المالية، كل ذلك جعل معايير التقارير المالية الدولية تستمد أهميتها من أهمية التقارير المالية، حيث تلقى هذه المعايير تأييدًا دوليًا كبيرًا، فقد بدأت الدول المتقدمة والنامية في تبنى هذه المعايير، فبحلول عام ٢٠١١ تبنت هذه المعايير قرابة ١٢٠ دولة، بما فيها الاتحاد الأوربي. حيث أقرت مجموعة العشرين (G20) في اجتماعها في عام ٢٠٠٩ أهمية وجود معايير موحدة، وحثت واضعي المعايير المحاسبية في تلك الدول بالاتفاق على مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية الدولية عالية الجودة، كما أعدت بعض الاقتصاديات المتقدمة خطط عمل زمنية للتحول إلى تطبيق

هذه المعايير، فعلى سبيل المثال حددت الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٤ خطط للتحول للاعتماد على هذه المعايير (IFRS)، (المطيري والتركي، ٢٠١٢).

هذا ومن ناحية اخري فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عددا من المعايير الدولية للمحاسبة وللإبلاغ المالي، كان آخرها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS ٠٩، الخاص بالتصنيف والقياس للأدوات المالية كبديل للمعيار الدولي رقم IAS ٣٩ بهدف تعزيز فهم المستخدمين، وقدرتهم على استيعاب عملية إعداد التقارير المالية للأدوات المالية، من خلال تقليص عدد فئات التصنيف، وتطبيق منهج انخفاض القيمة الواحدة بديلا لمناهج القيم المختلفة ذات التصنيف المتعدد في المعيار الدولي رقم IAS ٣٩ (مسعود، شبيطه، ٢٠١٦: ص ٧٢٥)،

ويركز هذا المعيار الجديد للأدوات المالية (IFRS9) على ثلاثة مجالات: (Said, bensaida (2018, pp555, 556

التصنيف والتقييم: ينص هذا الجزء على قواعد جديدة للاعتراف وقياس الأدوات المالية المختلفة، وهذا يسري حالياً بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٩:

انخفاض القيمة: يتعلق هذا الجزء بطريقة التعرف على انخفاض قيمة أدوات مخاطر الائتمان وهذا يمثل استراحة حقيقة مع وضع الاستهلاك الحالي

محاسبة التحوط: الجزء الأخير من إصلاح المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ يسمي "محاسبة التحوط" يقدم نهجاً مبسطاً في البيانات المالية للمحاسبة التحوطية، والهدف من ذلك هو إظهار آثار نشاط إدارة المخاطر الناجمة عن أدوات التحوط على صافي النتائج.

العوامل التي أدت الى تعديل المعيار الدولي ٣٩ IAS وإصدار المعيار ٠٩ IFRS :

ان المعيار IAS ٣٩ على غرار باقي معايير المحاسبة الدولية الأخرى تعرض للعديد من الانتقادات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لعام (٢٠٠٨)، مما أدى بمجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إصدار معيار جديد معيار للإبلاغ المالي IFRS ٠٩ ليحل محل المعيار المحاسبي IAS ٣٩ ويعالج كافة النقائص المسجلة فيه.

أهداف تعديل المعيار الدولي ٣٩ IAS وإصدار المعيار IFRS٠٩ :

لقد تم تعديل المعيار بهدف تقديم إرشادات فيما يتعلق بالمسائل التالية: (شحادة، ٢٠١١، ص٠٩)،

- إلغاء الاعتراف.
- توضيح كيفية تقييم الانخفاض في القيمة وتحديد القيمة العادلة.
- توضيح بعض جوانب محاسبة التحوط.

أهم التعديلات التي جاء بها IFRS ٠٩ بالمقارنة مع IAS ٣٩

لقد قامت الباحثة بسرد اهم النقاط التي تناولتها البحوث والدراسات السابقة لتوضيح أهم التعديلات التي جاء بها المعيار IFRS ٠٩ بالمقارنة مع IAS ٣٩ والموضحة بالجدول رقم(٢) على النحو التالي:

الجدول رقم (٢)
أوجه المقارنة بين (المعيار IAS ٣٩) و(المعيار IFRS ٠٩) وفقًا لأهم التعديلات التي جاء بها

وجه المقارنة	المعيار المحاسبي الدولي (IAS ٣٩)	المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS ٩)
التصنيف والقياس	- تطلب هذا المعيار تصنيف الاصول المالية ضمن واحدة من أربعة فئات، لكل منها معايير تصنيف ومتطلبات قياس مختلفة، تجمع معايير التصنيف بين طبيعة الأداة المختلفة خاصة وطريقة استخدامها ونية الإدارة. - ويتضمن هذا المعيار قواعد مشوهة تجبر الشركة على إعادة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، لجميع الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، إذ تم بيع جزء غير بسيط منها قبل تاريخ استحقاقها.	- تصنف الأصول ضمن فئتي قياس ويستند التصنيف إلى الطريقة التي يتم فيها إدارة الأداة (نموذج عمل الشركة)، بالإضافة إلى شروط التدفق النقدي التعاقدي المتعلقة بها. - تحدد الفئة التي يتم تصنيف الأصول ضمنها فيما إذا كان يتم قياسها بصورة مستمرة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.
المشتقات الضمنية	- إنه للعقد المركب (وهو عقد أساسي غير متسق يشتمل على مشتقة ضمنية) متطلبات مختلفة حيث يتم قياس العقود المركبة بعدة طرق: - البعض بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. - قسم البعض العقد المركب إلى جزئين، يقاس أحدهما (المشتقة الضمنية) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ويتم قياس الجزء الأخر (عقد أساسي غير مشتق) بالتكلفة المطفأة أو كعقد تنفيذ باستخدام محاسبة الاستحقاق. - فئة ثالثة يتم المحاسبة عنها إما كعقد واحد أو على أساس التقسيم إلى جزئين وفق لاختيار الإدارة.	- ينطبق هذا المعيار على العقد المختلط إذا كان العقد الأساسي أصل مالي: - لا يمكن فصل العقد المختلط عندما يكون العقد الأساسي عبارة عن أصل مالي. - يتم تصنيف هذه العقود بمجملها وفقا لمعايير تصنيف الأصول المالية الأخرى. - لا يوجد أي تغيير في طريقة المحاسبة عن العقود المختلطة إذا كان العقد الأساسي عبارة عن التزام مالي أو بند غير مالي.
خسارة تدني القيمة	يتطلب المعيار تقييم خسارة التدني في قيمة الأصول المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وخسارة التدني في قيمة فئتي الأصول المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة	نتيجة لنموذج التصنيف الجديد، فإن الأصول المالية الوحيدة التي تخضع لخسارة تدني القيمة هي الأدوات التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة

المصدر: المنتدى المالي والمحاسبي العربي،" قرارات قمة العشرين: استحقاقاتها المالية والاقتصادية والمحاسبية وقياس الأصول المالية، ص١٢-١٤. موجود على الرابط الالكتروني www.tagvaluation.co/financial_classifition.ppt .

نلاحظ من الجدول رقم(٢) السابق أن عملية إعادة تصنيف الأصول المالية حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) جاء محدود على غرار المعيار المحاسبي الدولي (IAS ٣٩،) حيث يضع المعيار مبدأ وحيد فقط لإعادة تصنيف الأصول المالية وهو التغير الذي يلحق على سياسة تسيير محفظة الأدوات المالية.

سابعًا: تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS ٠٩) على المحاسبة في القطاع المصرفي:

يشير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS ٠٩) إلى مكون الإهلاك المحدد ويحكم هذا

الجزء من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ قواعد احتساب المخصصات التي تتيح تغطية أفضل لمخاطر الائتمان مع معيار المحاسبة الدولي ٣٩، ويتم احتساب المخصصات عند إثبات المخاطر. كما يفرض المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ حسابًا مبكرًا للمخصصات عند منح القرض وفقًا للقواعد التالية (Frederic & Anetou,2017) :

١) يتم تصنيف الأصول القائمة التي تكون جيدة أو التي تظهر أي تدهور كبير في مخاطر الائتمان منذ دخولها في الميزانية العمومية في فئة تسمى المرحلة (١)، وبالنسبة لهذه المبالغ المعلقة، يتم احتساب مخصص لمدة ٢٤ شهر لتغطية الخسائر المتعلقة بالتخلف عن السداد.

٢) يمكن أن يحدث في غضون ١٢ شهرا من تاريخ مراقبة هذه المبالغ غير المسددة، ويتم تصنيف القروض غير المسددة ذات التدهور الكبير في مخاطر الائتمان منذ دخولها في الميزانية العمومية في فئة تسمي المرحلة (٢)، بالنسبة لهذه الاستحقاقات، يتم احتساب مخصص عند الاستحقاق، لتغطية الخسائر المتعلقة بأي مشاكل قد تحدث حتى في تاريخ انتهاء الصلاحية التعاقدية لهذه المبالغ غير المسددة.

٣) تصنف القروض غير المسددة المستحقة في المرحلة الثالثة، ويتم احتساب مخصصات لهذه الاستحقاقات وفقاً للمبادئ ذاتها المعمول بها في معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

١-التأثير على القطاع المصرفي:

إن الحاجة الي تمويل جزء من كل قرض بشكل منهجي بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ تعني زيادة في المخصصات في البيانات المالية للمصارف، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح المحاسبية لهذه المصارف، وبالتالي فإنه يعني بشكل غير مباشر زيادة في الحاجة إلي رأس المال لضمان الاستقرار المالي للمصارف، وفي الواقع كلما زاد وزن الأسهم مقارنة بالالتزامات الأخرى بما في ذلك المخصصات كلما كان المصرف أكثر اكتفاء ذاتيا من الناحية المالية لمواجهة مخاطر استثنائية على المدي المتوسط أو الطويل، الامر الذي يؤدى الى جعل المصارف تسعى الى التكيف مع نموذج أعمالها للتعامل مع عواقب المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ على مستوى القضايا ، وذلك من خلال:(Frederic& Anetou,2017)

- زيادة الهوامش لتعويض الزيادة في المخصصات التي تؤثر على الانخفاض.
- تجريب العناصر المختلفة التي تشكل نسبة الملاءة المالية بحيث لا تؤدي الزيادة في المخصصات إلى تعريض القوة المالية للمصارف للخطر.
- عن طريق تكييف تركيبة محافظهم الاستثمارية، مع زيادة الطلب المحتمل على منح المنتجات طويلة الأجل مثل القروض العقارية أو قروض الاستثمار طويلة الأجل.

٢-التأثير على إدارة المخاطر:

يتطلب حساب أحكام المعيار الدولى للإبلاغ المالي ٩ من قبل قسم إدارة المخاطر مواءمة المفاهيم الرئيسية بين قسم إدارة المخاطر وقسم المالية. قبل إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية ٩، كان بإمكان هاتين الإدارتين استخدام مصادر مختلفة للبيانات، الأمر الذي أدي في كثير من الأحيان إلى حدوث تباينات في الإبلاغ الصادرة عن إدارة المخاطر من ناحية والادارة المالية من ناحية أخري. مع المعيار الدولي للتقارير المالية ٩، لذا يجب مواءمة البيانات المستخدمة لحساب الأحكام.

هذا ويعد إنشاء نظام معلومات مشترك بين قسم المالية والمخاطر أحد الحلول المتوخاة لتجنب هذه الفجوات في إعداد التقارير المالية وهذا ما يوصي به المعيار الدولي للتقارير المالية ٩، حيث يجب أن يكون مفهوم التخلف عن السداد وتدهور المخاطر متسقا بين قسم المالية وقسم المخاطر، لهذا من المهم أن يستند تأهيل مستوى الخطر بشكل منهجي إلى معايير التشغيل المشتركة بين هاتين الادارتين (Frederic& Anetou,2017).

ونستنتج مما سبق انه: على أثر الانتقادات التي واجهت المعيار الدولي رقم ٣٩ نتيجة للصعوبات التي واجهت تطبيقه، وذلك في تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام (٢٠٠٨)، تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٠٩ الذي يحمل تعديلات كبيرة والتي كانت لها عدة تأثيرات على المحاسبة في القطاع المصرفي، ومن خلال دراسة أهم التعديلات التي جرت على المعيار تم استنتاج مجموعة من النتائج تم ايجازها فيما يلي:

- من أهم الأسباب التي أدت إلى التعديلات على المعيار IAS ٣٩ هو تعرضه للعديد من الانتقادات خاصة بعد الأزمة العالمية لسنة ٢٠٠٨، ما أدي بمجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إصدار معيار جديد وهو معيار للإبلاغ المالي IFRS ٠٩ ليحل محل المعيار IAS ٣٩ ويعالج كافة النقائص المسجلة فيه.
- عملية إعادة تصنيف الأصول المالية حسب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS ٠٩ محدودة على غرار المعيار المحاسبي الدولي IAS ٣٩، حيث يضع المعيار كمبدأ وحيد فقط لإعادة تصنيف الأصول المالية وهو الذي يلحق على سياسة تسيير محفظة الأدوات المالية
- بالرغم من أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٠٩ أكثر " شفافية" أو "أبسط" من معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ إلا أنه لم يحقق هدفه بالكامل في بعض النقاط ومع ذلك فقد توفق إلى حد كبير بين المحاسبة والإدارة حول موضوع التحوط، والذي يمثل من حيث أهمية المعلومات المقدمة في المصرف أهمية كبيرة.
- تعتبر مختلف التعديلات التي عرفها المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والإصدار الجديد للمعيار الدولي للتقارير المالية ٠٩، بمثابة خطوة إيجابية لمعالجة النقائص والتعقيدات المسجلة بالنسبة لمعالجة الأدوات المالية، وهذا ما أدي بمزيد من الشفافية والإفصاح عن البيانات المالية للمصارف.
- أهم التعديلات التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فيما يخص المعايير التي تؤثر في القطاع المصرفي تتمثل في المعيارين IFRS ٠٧ و IFRS ٠٩.
- يركز المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٠٩ على تقييم الأصول والخصوم المالية، بالتكلفة المتهالكة وانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط.

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية Credit Risk

اولًا: مفهوم المخاطر الائتمانية

ان الائتمان المصرفي بطبيعته يواجه العديد من المخاطر التي يصعب التنبؤ أو التحوط لها بمنتهى الدقة في حين يكون البنك ملتزما بشكل دائم بالوفاء بأموال المودعين حال انتهاء أجالها أو عند طلبها، وفي نفس الوقت فان المقترضين لن يكون في وسعهم الوفاء بقيمة قروضهم تجاه المصرف بطريقة نظامية أو بنسبة كاملة وذلك لسبب جوهري هو إن الائتمان الممنوح من المصرف للمقترضين قد تم توظيفه في أنشطة تجارية وزراعية وصناعية وسياحية مختلفة لا يمكن استعادتها بسهولة، لهذا تعتبر مخاطر الائتمان من أهم الأسباب التي أدّت إلى تعثّر البنوك ومن ثمّ حدوث الأزمات الاقتصادية في بعض الدول (النامية والمتقدمة) إذ يوجد شبه إجماع بين المصرفيين على أن المخاطر الائتمانية هي أكثر نوع من أنواع المخاطر المصرفية شيوعاً في البيئة المصرفيه (فرج، ٢٠١٤: ص٦٥).

فالمخاطر :حسب المفهوم العام ووفقا لنظرية الاحتمالات هي عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافا بالعائد المتوقع، أي بمعنى احتمال إختلاف العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعًا، وتنشأ في مجال العمل المصرفي كنتيجة طبيعة لتعامل المصارف مع الآخرين (طه،٢٠٠٣: ص٣٢٧).

كما تعرف المخاطر بصورة عامة بأنها احتمالية التعرض لخسائر غير متوقعة كنتيجة لتذبذب عائد استثمار معين (عيساوي واخرون، ٢٠٢٠: ص٥٠)، أو هي الصعوبات التي تواجه المصارف والتي من الممكن أن ينتج عنها خسائر، أو أنها الخسارة التي قد تنتج عن عدم قدرة العميل على تنفيذ التزاماته تجاه المصرف وفقاً للشروط المتفق عليها، وبشكل عام فأن المصارف تواجه عدداً من المخاطر كالمخاطر الائتمانية، والسوقية، ومخاطر السيولة (Mekasha. , 2011: p7) .

وعليه فان خطر الائتمان هو ذلك المتغير الاساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد او تأجيل السداد لأنه كلما استحوذ البنك على أحد الاصول المربحة فانه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة وتعتبر القروض هي اهم مصادر الائتمان فمخاطر الائتمان موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية او خارجها، ويسمى ايضًا بخطر العميل، وخطر التوقيع، وهو خطر يتعلق بالنشاط المصرفي من خلال منح قرض لمؤسسة أو شخص طبيعي، حين يواجه البنك خطر إفلاس العميل وبالتالي لا يوفي عند ميعاد الاستحقاق جزئيا أو كليا، حيث تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر التخلف عن سداد الديون التي قد تنشأ عن عجز المقترض عن سداد المدفوعات المطلوبة (Goodhart. 2011 p: 227).

ومن هنا تطور مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية في البيئة المصرفية: حيث تعد إدارة المخاطر الائتمانية تنظيم متكامل يهدف الى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل واقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيق الهدف المطلوب (أسامة وشقيري ،٢٠٠٧، ص:٥٥).

وبناء على ما تقدم يمكن القول: بان المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المقرض عند

تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

كما يمكن القول بأن إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية التفكير بشكل منهجي الذي يتبعها البنك في جميع المخاطر المالية المحتملة وذلك قبل حدوثها ووضع إجراءات من شأنها تجنبه لهذه المخاطر او الحد من أثارها مع وضع الوسيلة المناسبة للتعامل معها، حيث تمكن هذه العملية من معرفة نوع الخطر وإعداد إستراتيجية مناسبة للسيطرة عليه من خلال، مراقبة كافة المخاطر الائتمانية ذات الصلة وإعداد التقارير عنها والرقابة المستمرة على جميع الإدارات المكونة للبنك.

ثانيًا: تصنيف المخاطر الائتمانية وبعض مؤشرات قياسها

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ويمكن توضيح اهم تصنيف للمخاطر الائتمانية على النحو التالى:

١) **المخاطر الائتمانية:** وهي المخاطر التي تتعلق دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، تنجم هذه المخاطر عادة عندما يمنح البنك العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل، ويفشل العميل في الوفاء بالتزاماته بالدفع وقت حلول موعد استحقاق القروض، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن العميل ويعجز عن توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها (الصيرفي،٢٠٠٦: ص٦٦)،

وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهم تلك المخاطر التي تواجهها والناتجة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنوك بتحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا وان كان من الصعب القضاء عليها.

الامر الذي أوجب على البنوك عند دراسة مخاطر الائتمان دراسة المخاطر التالية:

- **المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل:** من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، والهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل، كما يتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية.
- **مخاطر التنفيذ:** من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة.

- **مخاطر الأخطار والتبليغ:** لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم للإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع للإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، حيث ان الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة.
- **مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان:** عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري.
- **مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات:** إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على:
  - عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن ٢٥ % مثلا كحد أقصى.
  - ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن ٦ شهور ويشترط وجود مبررات قوية.
  - يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة.
  - يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام.
- **مخاطر تبادل المعلومات:** أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي، لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لثلاث سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.
- **مخاطر تآكل الضمانات:** عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات التالية: العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات.

✓ الضمانات: يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا.

✓ الاستحقاقات: إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية.

ويشير الجدول رقم (٣) الموضح أدناه الى المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك والمؤشرات المستخدمة في قياسها وذلك على النحو التالى:

الجدول رقم (٣) : مؤشرات المخاطر الائتمانية وطرق قياسها

م	مؤشرات المخاطر الائتمانية	طريقة القياس
١	**نسبة القروض المتعثرة**	إجمالي القروض المتعثرة / إجمالي القروض والتسهيلات
٢	**نسبة مخصصات خسائر القروض**	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض والتسهيلات
٣	**نسبة القروض والسلفيات للموارد الخارجية والذاتية**	إجمالي القروض والتسهيلات / (إجمالي الودائع + حقوق المساهمين)
٤	**نسبة حقوق المساهمين الى إجمالي القروض**	نسبة حقوق المساهمين / إجمالي القروض
٥	**نسبة السيولة**	إجمالي القروض / إجمالي الودائع
٦	**نسبة الرافعة المالية**	إجمالي الخصوم قصيرة وطويلة الاجل / حقوق الملكية
٧	**نسبة الكفاءة المالية**	صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الايرادات
٨	**نسبة كفاية رأس المال**	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الاصول
٩	**حجم البنك**	اللوغاريتم الطبيعي من إجمالي أصول البنوك في نهاية كل سنه مالية

Source: Isanzu, J., (2017), The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks, Journal of International Business Research and marketing, Vol.2, Issue. 3.

ثالثًا: أهمية إدارة المخاطر الائتمانية

تكمن أهمية إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي: (صوريا،٢٠١١: ص٥٠)

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين؛
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر؛
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية والسيطرة على الخسائر؛
- حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين بحماية قدراته على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها؛
- إعداد الدراسات قبل الخسائر او بعد حدوثها وذلك بهدف منعها أو الحد من تكرارها.
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات للجنة بازل.

رابعًا: أدوات إدارة المخاطر الائتمانية

يمكن تصنيف تقنيات أو أساليب إدارة المخاطر الائتمانية إلى منهجين رئيسيين هما:(حماد،٢٠٠٣: ص٥٢-٥٣)

١- **التحكم في المخاطر** يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وتشمل تقنيات التحكم في المخاطر تحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم، وفي حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد أو المنشأة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين

٢- **تمويل المخاطر** يركز هذا الأسلوب على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث.

وأضاف (أرتيمة وعكور، ٢٠١٠: ص٣٢) أن تمويل المخاطر يأخذ شكلين اساسين هما :

التحوط :وهي من الطرق التي تمول الخسارة الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في إقراض أو اقترض عملات العقود الآجلة وعقود المقايضة المختلفة أو عقود تجارية للشراء والبيع مثل عقود المشتقات المالية وهي: عقود الخيار، العقود المستقبلية

التحويل :وهو من طرق تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء.

خلاصة القول :ان القطاع المصرفي يتعرض إلى مخاطر كثيرة ومتعددة من اهمها مخاطر الإئتمان والتي ينتج عنها، خطر التعامل مع المقترضين، والتوقف عن سداد القروض، سعر الفائدة، سوق رأس المال، القوى الشرائية، الإدارة، حجم ونوع الضمانات المقدمة، تكاليف توفر الموارد المالية لمؤسسات الإئتمان، الامر الذى يتطلب من كل بنك الحرص على ان تعمل إدارة للمخاطر الائتمانية فيه بشكل متميز يحد من حدوث كل هذه المخاطر وتفادى الخسائر المتوقعة قبل حدوثها، حيث أن النشاط الائتماني يعتبر ذو أهمية عالية وكبيرة في نجاح المؤسسات المالية المصرفية لأن نتائج أعمالها تعتمد بدرجة كبيرة على جودة وحجم المحفظة الائتمانية لديها وبالتالي لابد لكل المؤسسات المصرفية من توجيه معظم مصادرها نحو إدارة رقابة ومتابعة المحفظة الائتمانية.

ثامنًا: الدراسة الميدانية :

قامت الباحثة بعرض جوانب الدراسة التطبيقية من خلال اختبار صحة الفروض الإحصائية، ومناقشة اهم نتائج الدراسة، وذلك على النحو التالى:

اختبار صحة الفرض الأول للدراسة:

والذي ينص على: " يوجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية عند تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) فى مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية".

ويشير الجدول رقم (٥) التالى الى نتائج صحة اختبار الفرض الأول كما يلي:

جدول رقم (٤)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS)

قبل تطبيق معيار (IFRS9) ٢٠١٨م				بعد تطبيق معيار (IFRS9) ٢٠١٩			
المتغيرات	معامل الانحدار	T. test	F. Sig.	المتغيرات	معامل الانحدار	T. test	F. Sig.
Constant	1.012	4.418	.000***.	Constant	.437	1.083	.000***
مخاطر الائتمان	.315	4.663	.000***	**مخاطر الائتمان**	.334	4.147	.000***
نسبة القروض المتعثرة	.126	2.317	.023*	**نسبة القروض المتعثرة**	1.760	4.048	.000***
نسبة السيولة	.104	2.322	.000*	**نسبة السيولة**	.214	2.231	.030**
نسبة كفاية رأس المال	.120	2.168	.031*	**نسبة كفاية رأس المال**	.238	2.301	.0601
معامل التحديد R^2 = **34%** الخطأ المعياري للنموذج =0.68				معامل التحديد R^2 =**٣٧%** الخطأ المعياري للنموذج = 0.64			
قيمة F المحسوبة = **26.60** المعنوية = ٠,٠٠٠***				قيمة F المحسوبة =18.73 المعنوية = ٠٠٠***			

* دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ** دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١)
*** دالاً إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٠١)

ويتضح من الجدول رقم (4) السابق ما يلي:

• **معنوية نموذج الانحدار:** قد بلغ مستوى معنوية نموذج الانحدار (0.000) ، وهو أقل من 0.05 ، مما يعنى صلاحية نموذج الانحدار، وإمكانية الاعتماد عليه.

•**القدرة التفسيرية للنموذج:**

يوضح النموذج ان تطبيق معيار (IFRS9) اقوي تأثيرا على مستوى مؤشرات قياس إدارة

مخاطر الائتمان المصرفي حيث بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) بعد التطبيق ٣٧% وقيمة الخطأ المعياري للنموذج 0.64، بينما قبل التطبيق بلغت قيمة معامل التحديد(R^2) 34% وقيمة الخطأ

المعياري للنموذج =0.68 وذلك عند تطبيق معيار (IFRS9) كمؤشر لإدارة المخاطر الائتمانية، وهو ما يعنى أن المتغيرات المستقلة المُتَضَمَنة في النموذج تُفسر % ٣٤ قبل التطبيق و٣٧% بعد التطبيق من التباين أو التغير في المتغير التابع وان النسبة المتبقية قد ترجع لعوامل او مخاطر أخرى غير مدرجة في النموذج او إلى الخطأ العشوائي فى المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف نموذج الانحدار عن النموذج الخطى.

•اختبار المعنوية للمتغيرات T-Test ومعاملات الانحدار:Coefficient

يتضح أن معامل الانحدار بالنسبة لتطبيق المعيار(IFRS9) يدل على وجود علاقة طردية بين نسبة تطبيق المعيار وإدارة المخاطر المصرفية، وهذه العلاقة معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية(0.001) وهو أقل من(0.05).

وبناءً على ما سبق، يمكن قبول الفرض الأول والذي ينص على أنه " :يوجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية عند تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) فى مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية".

اختبار صحة الفرض الثاني للدراسة:

والذي ينص على انه:

"توجد فروق ذات معنوية إحصائية عن مستوى الدلالة (0.05) قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية".

ولقياس صحة هذا الفرض لتحديد مدى معنوية الفروق في النتائج بين كل من البيانات قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان الفعلية وفقا للمعيار الدولي لإعداد لتقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس قامت الباحثة بإجراء اختبار t لعينتين مرتبطتين للتأكد من تساوى أو عدم تساوى متوسطي مجتمعين مرتبطين وهو ما يعرف احصائيا باختبار Paired Samples t-test T for Equality Means، وذلك عند مستوى معنوية .% 5 وعلى ذلك يمكن عرض مخرجات البرنامج فيما يتعلق بمعنوية التغير في مؤشرات مخاطر الائتمان قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية– الاعتراف والقياس وفقا للجدول التالي:

جدول (٦)

نتائج اختبار T-TEST للعينات المرتبطة لقياس معنوية الفروق في مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان

دلالات مؤشر المخاطر الائتمانية	N (عدد المشاهدات)	قبل تطبيق معيار (IFRS 9) في الفترة(٢٠١٨)		بعد تطبيق معيار (IFRS 9) في الفترة (٢٠١٩)		اختبار t-test	
		Mean	SD	Mean	SD	قيمة T	مستوى Sig.
مخاطر الائتمان	٩٠	٢١,٣١	٢٤,٥٥	٢٢,٩٥	٢٨,٠٦	-٤,٤٣٥-	0.000
نسبة القروض المتعثرة	٩٠	٤٦,١١-	١٢,٧١	٣٩,٧-	١٦,٣٤	-٠,٠٩٨-	0.032
نسبة السيولة	٩٠	٢٠,٧٠	١١,١٤	٢٤,٢٨	١٥,٥٧	٧,٠٣٥١-	0.000
نسبة كفاية رأس المال	٩٠	٥٤,٤٥	١١,٥٢	٥٥,٣٤	١٣,٢٠	_٣,٤٦١-	0.803

المصدر :إعداد الباحثة من خلال مخرجات برنامج SPSS

يتضح الجدول السابق ان معنوية المؤشر الأول والخاص بنسبة مخصص خسائر القروض وكذلك معنوية المؤشر الثاني والخاص بنسبة القروض المتعثرة عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على تغير كل من نسبة مخصصات خسائر القروض وكذلك نسبة القروض المتعثرة نتيجة لتطبيق معيار للإبلاغ المالى الدولى (IFRS9).

كما يشير الجدول رقم (7) التالى الى نتائج اختبار Tالمحسوبة والجدولية عن الفترتين المتتاليتين (٢٠١٨) و (٢٠١٩) قبل وبعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي (IFRS9) على النحو التالى:

الجدول رقم (٧)

نتائج اختبار Tالمحسوبة والجدولية عن الفترتين المتتاليتين (٢٠١٨) و (٢٠١٩) قبل وبعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي (IFRS9)

المتغير	الوسط الحسابي	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	القرار
قبل تطبيق التقرير المالى	3.483	3.816	1.672	0.010	رفض الفرض العدم H0 وقبول الفرض البديل H2
بعد تطبيق التقرير المالى	3.956				

المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ويلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة T المحسوبة اكبر من T الجدولية، حيث بلغت قيمة T المحسوبة **3.816** ، بينما بلغت قيمة T الجدولية **1.672** قبول الفرض البديل H2 والذي ينص على أنه "يوجد فروق ذات معنوية إحصائية قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية"، ويؤكد ذلك مستوى الدلالة المعنوية والذي بلغ ٠,٠١٠ وهو أقل من مستوى المعنوية (5%) ، كما يمكن ملاحظة أن الوسط الحسابي للبنوك بعد تطبيق (IFRS9) عام ٢٠١٩م بلغ (3.956) وهو أكبر من الوسط الحسابي قبل تطبيق البنوك محل البحث للمعيار المالى (IFRS9) لعام ٢٠١٨ والذي بلغ (٣,٤٨٣) ، وهذا يعني أن البنوك محل البحث بعد الالتزام بتطبيق معيار للإبلاغ المالى(IFRS9) لعام ٢٠١٩ أكثر إدراكاً وفهماً لمخاطر الائتمان قبل الالتزام بالمعيار في عام ٢٠١٨ ، حيث ان البنوك المصرية محل الدراسة قد قامت بعمل ما يلزم من تحقيق التكامل بين البيانات المالية والمخاطر وسعت نحو تعزيز التنسيق بين الإدارات المتخصصة كإدارة المخاطر وإدارة الائتمان والإدارة المالية إدارة الالتزام إدارة وتكنولوجيا المعلومات لوضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة بشكل أكثر دقة، وذلك نظرًا لأن تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس من الممكن ان يؤدى إلى تقييم أكثر دقة للمخاطر الائتمانية من خلال أساليب القياس المتجددة واحتساب الخسائر المتوقعة وليست الفعلية وتعزيز الاعتراف المبكر بخسائر الائتمان وتجنب التأخر فى الاعتراف بالخسائر الذي أدى إلى حدوث الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م حيث إنه يعترف بخسائر الائتمان المتوقعة في جميع الأوقات بالإضافة إلى إنه يعترف بالخسارة المتوقعة عند لحظة الاعتراف الأولى بالأداة بناء على رؤية مستقبلية تعكس جميع التغيرات في مخاطر الائتمان التي تتعلق بالأدوات المالية. مما يساعد على

تحديث جميع البيانات لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة أي إنه لم يعد هناك حاجة لحدوث الخسارة لكي يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية وهذا ما يتفق مع دراسة كل من (حسونة،٢٠١٧): (إبراهيم،٢٠١٨) :(Gornjak, 2017) .

١) أهم نتائج الدراسة الميدانية:

وفى ضوء ما تم عرضه من الناحية النظرية والتطبيقية، توصلت الباحثة الى مجموعة من النتائج تتمثل في التالي:

١- يمكن قبول الفرض الأول والذي ينص على انه: توجد علاقة تأثير ذات معنوية إحصائية عند تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) فى مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية".

٢- كما يمكن قبول الفرض الثاني والذي بنص على انه: توجد فروق ذات معنوية إحصائية عن مستوى الدلالة (٠,٠٥) قبل وبعد تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس في مستوى إدارة مؤشرات المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية المصرية".

٣- على الرغم من ان البنك المركزى المصري اصدر تعليمات تلزم البنوك المحلية والاجنبية والمؤسسات المالية بتطبيق معيار (IFRS9) الدولي بداية من يناير ٢٠١٩ وذلك بهدف تحسين جودة الائتمان وتعزيز الأمان في النظام المصرفي من خلال زيادة المخصصات الا انه مازال هناك بعض الإشكاليات التي يجب على البنوك التجارية المصرية العمل على تفاديها والتي قد تتمثل في نظام الرقابة الداخلية والقوائم المالية والبنية التحية لكل بنك، الامر الذي يتطلب جودة ودقة المعلومات المحاسبية بما يفيد الدقة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل الأصول المالية.

٤- أظهرت النتائج قيام البنوك التجارية المصرية بتخفيض نسب مخصصات خسائر القروض في الفترة (٢٠١٩) بعد الالزام بتطبيق المعيار مقارنة بالفترة (٢٠١٨) وهي الفترة التجريبية قبل الالزام بتطبيق معيار التقرير(IFRS9) الدولى، حيث يرجع السبب الى التزام البنوك التجارية المصرية الخاضعة لإشراف البنك المركزى المصري بالالتزام بتكوين احتياطي مخاطر طبقًا لمتطلبات المعيار(IFRS9).

٥- كما أظهرت نتائج الدراسة ان التطبيق الأولى لمعيار (IFRS9) في البنوك المصرية قد أدى إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات المخاطر الائتمانية حيث أدى إلى انخفاض مؤشرات المخاطر المالية في العام (٢٠١٨) مقارنة بالعام (٢٠١٩) بعد تطبيق المعيار مما قد يؤثر تأثيرا إيجابيا في الحد من المخاطر الائتمانية وبالتالي تحسين إدارة مستوى كفاءة راس المال للبنوك التجارية المصرية.

٦- إن تطبيق المعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية أدى إلى حدوث تغيرا جوهريا وهو ربط أنشطة إدارة المخاطر بالمحاسبة مما يعزز عملية اتخاذ القرار ويساعد هذا الربط على توفير معلومات على درجة عالية من الدقة والسرعة والملائمة مما يجعل عملية الإفصاح عن المخاطر أكثر دقة.

٧- إن تطبيق نموذج خسائر الائتمان وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس يساعد على تعزيز عملية الإفصاح عن المخاطر من

خلال الاعتماد على المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية مما يجعل من السهل التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها.

٨- واخيرًا يمكن القول بأن القطاع المصرفي من أكثر القطاعات مرونة في الاستجابة للظروف الاقتصادية الوطنية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ فإلى الآن، تلتزم البنوك بتحسين حياة الأفراد، ولكن من الناحية العملية، يظل البنك مؤسسة تجارية تسعى لتحقيق الربح من خلال توزيع الائتمان المصرفي بشكل كبير واتاحة الإقراض للجمهور للقيام بأنشطة الاستثمار والتوزيع والاستهلاك التي ترتبط دائمًا باستخدام المال، وبالتالي دفع التنمية الاقتصادية للمجتمع، وذلك في ضوء اتباع منهجية قوية لإدارة المخاطر المصرفية، حيث تعد البنوك من اهم المؤسسات المالية التى تعمل فى تطوير العمل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وهي معرضة لكثير من المشاكل والمخاطر التى تكتنف عملها ومن أهم هذه المخاطر والمشاكل تعسر عمليات التمويل والاختلاس والتزوير ومخاطر تقديم الخدمات المصرفية للعملاء، وكذلك العمليات المحاسبية الخاطئة ومخاطر الصرف غير المرشد وكذلك ضعف الضبط المحاسبي والأداء المالي وعدم الإلتزام بالضوابط واللوائح والمنشورات التى تصدر من البنك المركزى او إدارة البنك، لذا فان الدور الذي تمارسه المؤسسات المالية في النشاط الاقتصادي خاصة مؤسسات الجهاز المصرفي والتي تتولى تجميع المدخرات وتقديم الإئتمان لكافة مجالات القطاعات الاقتصادية تهدف إلى وضع القوانين والإجراءات المصرفية والسياسات والنظم التحوطية اللازمة لإنشاء قواعد ملائمة للمحاسبة والرقابة والتقييم والإبداع والحد من تحمل المخاطر المفرطة من جانب مالكي المصارف وادارتها.، وذلك من خلال التوافق بالعمل والالتزام مع إصدارات وتعليمات قرارات البنك المركزى في شأن تقارير للإبلاغ المالى المحاسبي الدولى (IFRS9)، وهذا ما يتفق مع دراسة **(الدغيم وآخرون، 2006)** حيث اوصت بضرورة وضع إستراتيجية يتم من خلالها مراقبة محفظة الائتمان ومتابعتها، وتطبيق نموذج تحليلي مناسب يمكن من خلاله استقراء حالة العميل ورصد حالات الفشل بغرض تجنب المخاطر أو الحد منها.

٢) توصيات البحث:

لقد اسفرت الدراسة الحالية عن مجموعة من التوصيات تمثلت في:

١- قيام البنك المركزي المصري بوضع أسس واضحة لتحديد مخصصات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس لضمان توحيد الممارسات في القطاع المصرفي المصري.

٢- ضرورة تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم المخصصات وذلك بداية من وقت الالزام بتطبيق المعيار، عن طريق قيام البنك المركزي المصري بزيادة رؤوس الأموال للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة في المخصصات نتيجة تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس.

٣- يجب على البنوك بناء قاعدة بيانات لكافة العملاء وتطوير السياسات والأنظمة الداخلية ووضع الخطط الاستراتيجية لتقييم المخاطر الائتمانية للعملاء بشكل أكثر دقة مما يتوافق مع متطلبات نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس.

٤- التحقق من قياس جودة وكفاءة المعلومات المستخدمة في حساب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس.

٥- المحافظة وبصورة دائمة على جميع الاجراءات التي تضمن توفير بيئة ملائمة لإدارة المخاطر الائتمانية، ووضع اليات معلنه وواضحة تضمن سلامة عملية منح الائتمان للعملاء، ومراقبة المخاطر، مع الالتزام بتعليمات البنك المركزى المصري بهذا الخصوص.
٦- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول عمليات إدارة مخاطر الائتمان لزيادة فعاليتها، والعمل على زيادة الاهتمام بعمليات التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

المقترحات البحثية المستقبلية:

١- دراسة أثر تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) على التشريعات والقوانين الضريبية.
٢- دراسة الاثار المحتملة من تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (IFRS 9) على أنظمة المعلومات المحاسبية والمصرفية.
٣- اجراء دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في ضوء تطبيق معيار للإبلاغ المالى الدولى (IFRS9).
٤- دراسة العلاقة بين دور مراقبة المراجع الداخلي وتحسين إدارة المخاطر المصرفية.

المصادر:

- **المصادر العربية:**

إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف، (٢٠١٨)، التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار(IFRS9) والأثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي" دارسة تطبيقية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الثاني والاربعون، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعه المنصورة، ص ١١.

أبو خزانة، إيهاب محمد أحمد(٢٠٠٧)، إدارة الإئتمان، نموذج مقترح لقياس مخاطر الإئتمان المصرفي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية، ٢٠٠٧.

أبو نصار، محمد، جمعة، حميدات، (٢٠١٦)،"معايير المحاسبة والابلاغ المالى الدولية الجوانب النظرية والعملية"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص٧٥١-٧٥٢.

أحمد، وفاء يوسف، (٢٠١٦) "أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقا للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جوده المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية"، مجله الفكر المحاسبي، المجلد العشرون، العدد الرابع، كليه التجارة، جامعه عين شمس، ص ٢٢.

إرتيميه، هاني جزاع وعكور سامر محمد(٢٠١٠)، إدارة الخطر والتأمين –منظور إداري كمي إسلامي-، ط١، دار الحامد، الأردن، ص: ٣٢.

أسامة، عزمي سلام وشقيري، نوري موسى، (٢٠٠٧)، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الأردن، ص: ٥٥.

الأمير، محمد المهدى (٢٠٠٩)، "الأثار المحتملة من تطبيق معيار (IFRS 9) على أنظمة المعلومات المصرفية"، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ١٠.

بن شنه، فاطمة، اداره المخاطر الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية 2017، رسالة مسجلة لنيل درجة الدكتوراه، *جامعة قاصد مرباح-ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير*، ص 181-1.

البنك المركزي المصري، (٢٠١٨) " كتاب دوري رقم ٤٢ بشأن تعليمات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9)".

ـــــــــــــــــــــ، (٢٠١٨) " منشور تعليمات البنك المركزي المصري الخاص بإعداد القوائم المالية التجريبية للبنوك وفقا لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية" (IFRS9).

جمعة، أحمد حلمي، (٢٠١٢)، تأثير دور مجلس معايير المحاسبة الدولي في تطوير معايير التقارير المالية الدولية لتنشيط كفاءة أسواق المال العالمية: دراسة تحليلية تطبيقية، المؤتمر العلمي لكلية الإقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، بعنوان، معايير التقارير المالية الدولية: التحديات والفرص، المملكة العربية السعودية ١-٢ مايو، ص ١٥٠.

حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٣)، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص: ٢٣٩.

الخطيب، منال(٢٠٠٤)، تكلفة الإئتمان المصرفي وقياس المخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب.

الدغيم وآخرون (٢٠٠٦)، التحليل الإئتماني ودورة في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مكتبة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٨، العدد ٣.

الدليمي، جنان عبد العباس باقر(٢٠١٧)، "تطور معايير المحاسبة الدولية للأدوات المالية وانعكاسه على القياس والافصاح المحاسبي في المصارف العراقية -دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ص١.

السيد، داليا عادل عباس، الرشيدي طارق عبد العظيم يوسف (2019)، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) الأدوات المالية على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، جامعة بني سويف، كلية التجارة، ع 3، ص 140-56.

شاهين، عبد الحميد أحمد والبغدادي رجب محمد عمران أحمد (٢٠١٩)،" القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل III والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS) (9دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، مجلد٣، عدد١، كلية التجارة، جامعة السادات.

شحادة، حسين خليل محمود، (٢٠١١)، "معايير المحاسبة الدولية"، كلية الإدارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية في الدنمارك، ص٠٩، موجود على الموقع الالكتروني التالي: https://www.ao-academy.org/library.html

الشمري، عليه صالح، (٢٠١١)، "مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للبيئة المحلية "، مجلة دراسات إدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلد ٤، عدد ٧، البصرة، العراق، ص ٩٩.

صندوق النقد الدولي، (٢٠١٨)، " تبنى المعيار الدولى للتقرير المالية في الدول العربية"، سلسلة دراسات محاسبية ومالية.

صوريا عاشوري (٢٠١١)، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA ، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، ص: ٥٠.

الصيرفي، محمد عبد الفتاح (٢٠٠٦)، إدارة البنوك، دار المناهج، الأردن، ص: ٦٧-٦٦ .

الطحان، إبراهيم محمد(٢٠١٧)، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على مخاطر عملية المراجعة-دراسة نظرية وميدانية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة جامعة كفر الشيخ، ص ص٦٧-٦٨.

طه، طارق، (٢٠٠٣)، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الحرمين للكمبيوتر، الإسكندرية، ص٣٢٧.

عبد الرزاق، قاسم (٢٠١٢)، المعيار رقم ٣٢: الأدوات المالية الإفصاح والعرض، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، ص ص: ٠٢ -٠٣. متوفر على الموقع الالكتروني: www.KantaKji.com /fiqh/Files/Accounting/IAS 24.doc.

عوض، آمال محمد عوض، (٢٠١١) " تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد ١٥، عدد ٢، القاهرة، ص ٢٧.

عيساوي سهام، حوحو فطوم، زيد جابر، (٢٠٢٠)، إدارة المخاطر التمويلية في البنوك الاسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المجلد3 ، عدد4 ، ص٣٩-٥٥.

فرج، شعبان(٢٠١٤)، دروس في مقياس العمليات المصرفية وادارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة البويرة، ص٦٥.

قاسم، زينب عبدالحفيظ أحمد، (٢٠١٧)، إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك، *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة عين شمس*، ع2 ، ص 219-202.

محمد لطفي حسونة، (٢٠١٧)، "المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) دراسة مقارنة، " مجلة الفكر المحاسبي، العدد الرابع، ديسمبر، ص ١٥.

مختار، شريهان محمد (٢٠١٨)، إطار مقترح لتطبيق نموذج الخسائر للقروض في البنوك التجارية المصرية دراسة تطبيقية، *رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية*.

مسعود، فراس إسماعيل، وشبيطة، محمد فوزي شاكر، (٢٠١٦)، أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم IFRS 09 في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد ١٧، العدد ٠٣، ص٧٢٥.

المطيري، عبيد بن سعد وخالد بن حمد التركي، (٢٠١٢)، استطلاع منهجيات التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات معايير التقارير المالية الدولية؛ وجهة نظر أكاديمية، المؤتمر العلمي لكلية الإقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، بعنوان، معايير التقارير المالية الدولية، التحديات والفرص، المملكة العربية السعودية ٢-٢ مايو.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (٢٠١٤)، المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) الأدوات المالية.

يعقوب، ابتهاج إسماعيل، الدليمي، جنان عبد العباس باقر(٢٠١٨)، "الممارسات المحاسبية للأدوات المالية في ظل تطورات معايير المحاسبة الدولية -دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية "، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العراق، المجلد العاشر، العدد الثالث، ص٥٣١.

المصادر الأجنبية:

Canals-Cerdá, J. J. (2020). From Incurred Loss to Current Expected Credit Loss (CECL): A Forensic Analysis of the Allowance for Loan Losses in Unconditionally Cancelable Credit Card Portfolios. P3, available At: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3587382.

Goodhart, C. (2011). The Basel Committee on Banking Supervision: a history of the early years 1974–1997. Cambridge University Press.

Gornjak, M. (2017). Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The analysis of replacement. *International Journal of Management, Knowledge and Learning*, (1), 115-130.

Hope, O. K., Jin, J., & Kang, T. (2006). Empirical evidence on jurisdictions that adopt IFRS. Journal of international accounting research, 5(2), 1-20.

IAS 32 (2012). International Accounting Standard Board, " -Financial Instruments: Presentation", London.

IASB, International financial reporting standard 9 financial instruments, available at: www.ifrs.org.

IFRS9, Financial instruments", (2014), available at https://www.iasplus.com.

Isanzu, J., (2017), The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks, Journal of International Business Research and marketing, Vol.2, Issue. 3.

Julian. LE PARCO, (2012), Critical analysis of the transition to IFRS 09: Anticipated study of its impacts on the banking sector and the challenges of its subsequent developments, Master's thesis in CCA, Paris Dauphine University, Paris, P:12 -13.

Konovalova, N., Kristovska, I., & Kudinska, M. (2016). Credit risk management in commercial banks. *Polish Journal of Management Studies*, 13.

Magdalena, F. C. S., & Martani, D. (202٠). The Effect of IFRS 9 Adoption on Loan Loss Provisions. *ICORE*, 5(1).

Marton, J., & Runesson, E. (2017). The predictive ability of loan loss provisions in banks–Effects of accounting standards, enforcement and incentives. *The British Accounting Review*, *49*(2), 162-180.

Mekasha, G., (2011) Credit Risk Management and Its Impact on Performance on Ethiopian commercial Banks. Thesis of Master, Addis Ababa University, Ethiopia.

Tsaklanganos, A., & Maggina, A. (2011). "Market Reaction to IAS/IFRS Evidence from the Athens Stock Exchange", International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 45, No. 1, USA, p. 56.